مجلة الدراسات التاريخية
مجلد 24 العدد 01 السنة2024 ص ص 320/285
E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

مساهمة كبار الموظفين في حركية سوق العقار "الحوانيت" بمدينة الجزائر خلال القرن 18م

The Contribution of High-level Employees to the Real Estate Market "Al-Hawanit" in Algiers during the 18th Century AD

حسيبة عطاء الله[1]، عبد القادر فكاير[2]

[1] مخبر المؤسسات الجزائرية عبر التاريخ ودورها في التنمية الوطنية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، atallah.hassiba@univ-dbkm.dz

[2] جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، a.Fkair@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 18 / 04/ 23 **تاريخ القبول**: 09 / 11/ 23

Abstract:

The archival material available at the Algerian National Archives in general, and the documents from the Sharia courts in particular, represent a fertile historical source. This is due to the important information they contain, which contributes to the writing of the economic history of Algiers during the modern period. These documents also reveal the quality of commercial properties owned by high-level employees and their impact on the dynamics of trade. By analysing these contracts, we concluded that the central authority in Algeria did not present an obstacle to Alhwanit trade conducted by these employees. On the contrary, their trade contributed to stimulating the city economy.

المؤلف المرسل: حسيبة عطاء الله.

البريد الالكتروني: atallah.hassiba@univ-dbkm.dz

Keywords: *Commercial real estate; High-level Employees; AL- Hawanit; Algiers; the 18th Century AD.*

الملخص:

تعتبر المادة الأرشيفية الموجودة بالأرشيف الوطني الجزائري عامة ووثائق المحاكم الشرعية خاصة، مادة تاريخية خصبة نظرًا لما تحتويه من معلومات هامة تساهم في كتابة التاريخ الاقتصادي لمدينة الجزائر خلال الفترة الحديثة. كما تبرز هذه الوثائق نوعية العقارات التجارية لدى كبار الموظفين ومدى تأثيرهم على حركية التجارة في المدينة، فبالرجوع إلى هذه العقود استنتجنا أن السلطة المركزية بالجزائر لم تقف عقبة أمام مسألة تجارة الحوانيت لدى هؤلاء الموظفين، بل بالعكس تمامًا؛ فتجارتهم هذه ساهمت أيضا في تحريك دواليب الاقتصاد بالمدينة.

الكلمات المفتاحية: العقار التجاري؛ كبار الموظفين؛ الحوانيت؛ مدينة الجزائر؛ القرن18م.

مقدمة:

شهدت مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني تنوّعًا كبيرًا من حيث العقارات التّجارية داخل مجالها الحضري، ومن بين تلك العقارات نجد عقار "الحوانيت"؛ حيث امتلكها عدد من موظَّفي الدَّولة الكبار، الأمر الذي ساهم في حركيَّة سوق العقار بهذه المدينة. فإثر رجوعنا للرَّصيد العثماني، لاحظنا أنَّ هذا النَّوع من العقارات لم يقتصر على موظَّفٍ سامٍ دون آخر، بل امتدَّ إلى كلِّ هؤلاء الموظَّفين.

لقد كان الموضوع المعالج **"مساهمة كبار الموظَّفين في حركيَّة سوق العقار "الحوانيت" بمدينة الجزائر خلال القرن 18م"** محلَّ اهتمامنا؛ إذْ أردنا الغوص في جزئيَّة تتعلَّق بالنَّشاط التّجاريِّ بعقار "الحوانيت" ومدى مساهمة الهيئة الحكوميَّة العليا في التجارة به في إطار العلاقة القائمة بينهما، ولهذا السبب اخترناه موضوع

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

دراستنا هاته لإعطاء صورةٍ تفصيليَّة عن دورهم في تنشيط الحياة الاقتصادية بالمدينة.

جاءت هذه الورقة البحثيَّة، تستند –أساسًا- على علب المحاكم الشَّرعيَّة الآتية:ع10-2، ع13-1، ع 22-1،ع1/41، ع41-2،ع56، ع61،ع70-71 ، ع84-85-86،ع 87، ع94، ع 96-97،ع 99-100، ع124،ع 129، ع 132- 133... وغيرها، والتي تُعنى بالحقبة العثمانية للمدينة، ليتمَّ التَّطرق فيها- وعلى وجه التَّحديد- إلى قضايا بيوع الحوانيت لفئة كبار موظَّفي الجهاز الحكوميّ، كما أنَّها غطَّت مختلف معاملاتهم التّجاريَّة.

ولإنجاز هذه الدِّراسة، عثرنا على وثائق في الأرشيف الوطني الجزائري -ببئر خادم- (أ. الو. الج)، زوَّدتنا بمعلومات هامَّة، حول نشاط هؤلاء الموظَّفين في مجال تجارة بهذا العقار، ما جعلنا أمام إشكاليَّة، حول نشاطهم ومساهماتهم: فهل كان ذلك نشاطًا مساهمًا قام به هؤلاء الموظَّفون الكبار، لنموّ الاقتصاد بمدينة الجزائر، أم كان نشاطًا امتيازيًّا لكلّ موظَّفٍ ترقَّى لمثل هاته المناصب؟ ومن أجل تفكيك هذه الإشكاليَّة، قمنا بطرح جملة من التَّساؤلات الفرعيَّة، نوجزها فيما يلي: ماهي أنواع الحوانيت التي كانت بيد كبار الموظَّفين بمدينة الجزائر خلال القرن 18م؟ أين تكمن مواقع توزُّعها؟ هل تعامل كبار الموظَّفين مع فئات اجتماعيَّة أخرى؟وللإجابة عن هذه التَّساؤلات، وغيرها، اتَّبعنا المنهج التَّاريخي الإحصائي والتَّحليلي، بحكم اعتمادنا على علب أرشيفيَّة مرقَّمة؛ والتي من خلالها تحصَّلنا على معطيات هامة، على غرار: مسألة متاجرتها لدى الفئة المستهدفة في هذا البحث.

1- تعريف فئة كبار الموظفين:

عرف ألبير دوفو (**Albert Devoulx**) كبار الموظَّفين في الجزائر، على أنَّهم يشغلون المناصب العليا في الجهاز الحكومي بالإيالة [1]، في حين تناول فانتور دي برادي (**Venture De Paradis**) مهام هؤلاء الموظَّفين، وطريقة تعيينهم في مناصبهم بأمر من الدَّاي، نظرًا لامتلاكه للسُّلطة التَّقديريَّة والمطلقة [2]، وبعد هذا التَّعيين وحسب ما تناوله القنصل الأمريكي وليام شالر (**William Chaler**) أنَّ هؤلاء الموظَّفين يتقدَّمون، الواحد تلو الآخر، نحو الباشا، من أجل تقبيل يده -كما جرت العادة-، ثمَّ ينصرف كلُّ وزيرٍ إلى منصبه الجديد، ليباشر عمله [3]، ويمكننا أن نصنف هؤلاء الموظفين على النحو الآتي:

المخطط01: يوضح تصنيف فئة كبار الموظفين في مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني.

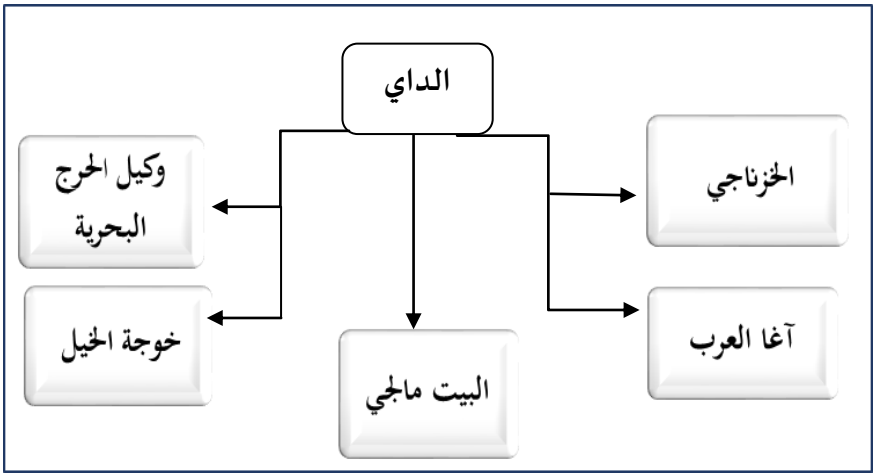

مجلة الدراسات التاريخية
مجلد 24 العدد 01 السنة2024 ص ص 320/285
E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

المصدر: تم انجاز المخطط من طرف الباحثة.

1-1الداي:

يُعدُّ الدَّاي، المسؤول الأوَّل عن جهاز الحكم بإيالة الجزائر، والممثِّل الشَّرعي لدى السُّلطان العثماني فيها، ويعرِّفه ناصر الدين سعيدوني، بأنَّه: " ... السَّيِّد المطلق الصَّلاحيَّة بالبلاد..."[4]، والشَّأن نفسه تناولته المصادر المحليَّة والأجنبيَّة، فمن الشَّخصيَّات الحكوميَّة المسند لها التَّرقية لهذا المنصب، إمَّا أن يكون موظَّفًا خزناجيًّا، أو وكيل الحرج[5].

كان الحاكم -أواخر مرحلة الدَّايات[6](1711-1830م)- يصل إلى سدَّة الحكم، بواسطة اختياره من فئة الأوجاق والمتقاعدين[7]، وفي حالة اغتياله، فإنَّ الخزناجي هو من يخلفه وتذهب ثروته إلى الخزينة العامة[8]، وحلَّل الأستاذ ياسين بودريعة ظاهرة التَّدرُّج في هذا المنصب، بقوله: "... ممَّا أدَّى إلى ظهور نوعٍ من التَّدرُّج في المناصب، يتمثَّل في تعيين الخزناجي دايًا، بعد شغور المنصب، ويتولَّى آغا العرب منصب الخزناجي..."[9].

لقد تولَّت ستُّ شخصيَّات برتبة خزناجي هذا المنصب، في الفترة الممتدَّة من 1718-1805م، بغرض تحقيق العدالة داخل المجتمع، وكذا الإشراف على العلاقات الخارجيَّة، كإعلان عن الحروب والتَّوقيع على المعاهدات[10]. وهذه الشخصيات هي: محمد باشا (1718 -1724م)، ابراهيم باشا (1732-1745م)، علي باشا (1754 -

1766م)، محمد بن عثمان باشا (1766-1791م)، حسن باشا (1791-1798م)، مصطفى باشا (1798-1805م).

2-1 الخزناجي:

الخزناجي؛ يُعتبر منصبه من أهمِّ المناصب الإداريَّة في الجهاز الحكومي؛ إذ يُعدُّ صاحبه الرَّجل الثَّاني في الدَّولة، وأحد المرشَّحين لتولِّي منصب الدَّاي[11]، وكانت تسند له عدَّة مهام: المالية، كالإشراف المباشر على الخزينة، وضمان مصادرها الماليَّة التي تزوِّدها؛ فهو بكلِّ ذلك، يراقب نظامها المالي، كنظره في تقييم عملات الخزينة من محليَّة وأجنبيَّة [12]، أمَّا العسكريَّة مثل: قيادته للكثير من الحملات الحربيَّة، مثلما حدث مع الخزناجي "إبراهيم خوجة"، الذي قاد حملات على ثورات بايلك الغرب (1734-1736م)[13]، ومن الشَّخصيَّات التي تقلَّدت هذا المنصب، وكان لها التَّأثير البالغ على هذا النِّظام الماليّ، واليد المطلقة في مصاريف الخزينة. نذكر منها: الخزناجي حسن (1791-1798م)، ومصطفى الخزناجي (1798-1805م).

3-1 آغا العرب :

لدى آغا العرب عدَّة تسميات، منها: وزير الحربيَّة[14]، وآغا الصَّبايحيَّة، والباش آغا[15]، فهو بمثابة وزيرٍ ثانٍ لدى الدَّاي، يجمع بين يديه وظيفتيْن: عسكريَّة وإداريَّة في آنٍ واحد؛ فالأولى تتمثَّل في قيادته للمؤسَّسة العسكريَّة للقوَّات غير النِّظاميَّة- أي الفرسان-، مع إصداره لجملة من الأوامر التي تخدم نشاط هذه المؤسَّسة، أمَّا الثَّانية فتكمن في الإشراف على دار السُّلطان، بتفويض من الدَّاي[16].

وتصف المصادر المحليَّة مهامه، بالوصف الآتي: "... الأغا، هو درجة سامية؛ إذ هو الذي يقود وحدات الفرسان، التي تتكوَّن -في معظمها- من العرب أو القبائل، وعليه يتحتَّم على الآغا أن يتكلَّم العربيَّة، ليتمكَّن من إعطاء الأوامر، وتسيير

جيوشه..."[17]، كما أنَّه يتكفَّل بشؤون القبائل، وقيادة المحلة إلى الأوطان التي تشهد تمرُّدات، بغرض إخمادها[18].

وقد ساعدته مسؤوليَّته هاته، على تسيير مجالين، هما: الأوَّل تسيير إقليم دار السُّلطان وفحوصه، فتارة، يراقب الإنتاج الزِّراعيَّ والحيوانيَّ[19]، وتارة أخرى، يقود مجموعة من الأوطان: كوطن بني خليل وغيره، أمَّا الثَّاني، فهو السَّهر على إقرار الأمن، وجباية الضَّرائب من القبائل[20]، وتقدَّر المدَّة الزَّمنيَّة للمكوث في هذا المنصب، بشهرين كاملين، وعند بلوغه سنَّ التَّقاعد، فبإمكانه ممارسة القضاء[21].

4-1 البيت مالجي:

يُعدُّ صاحبه المشرف الأوَّل على مصلحة الأملاك، والعقارات المنقولة وغير المنقولة إلى بيت المال[22]، بناءً على الأحكام الشرعية؛ ويحدث هذا بعد موت مالكها، أو غيابه عن البلد بسبب الأسر أو موته في بلاد الكفر، أو ضياعه دون أمل في العثور عليه، أو انقطاع ورثته[23].

يبدأ هذا الموظف السَّامي وظائفه، بتفويضٍ من الدَّاي، ويساعده في أدائها قاضٍ يعرف باسم "وكيل بيت المال"، وموثِّقان يعرفان باسم "العدول"، وكاتب ضبط. ويعتبر هذا المنصب من المناصب الحسَّاسة في جهاز الحكم؛ ولهذا كان يتولَّى الانخراط فيه لقيَّادة الجيش[24].

5-1 خوجة الخيل:

هو برتبة وزير، يُعدُّ المسؤول عن إدارة أملاك البايلك[25]، كما يختص – أيضًا- في تنظيم إدارة الحارات التي تسكنها العائلات الجزائريَّة، بالإضافة إلى امتلاكه

حقَّ التَّصرُّف في الحيوانات: كالخيول، وجميع الرُّكوب التي تخصُّ الدولة، والمستعملة لنقل العتاد الحربيّ إلى مختلف قبائل الإيالة ليعتني بها، ويستغلَّها في هذا الشأن[26].

6-1 وكيل الحرج البحرية:

هو المسؤول عن الشُّؤون البحريَّة وتتجلَّي مهامه في مراقبة النَّشاط البحريّ، والإشراف على شؤون التَّرسانة، كما نجده يقف على عمليَّات توزيع الغنائم[27]، بالإضافة إلى متابعته للشُّؤون الجزائريَّة الخارجيَّة؛ بحيث أصبح يتعامل مباشرة مع قناصل ومبعوثي الدُّول الأوروبيَّة، ويتواصل معهم بخصوص سير العلاقات[28]؛ ولهذا أطلقت عليه حكومات هذه الدُّول، اسم: وكيل حرج وزير البحريَّة والشُّؤون الخارجيَّة[29]. ومن أبرز الوكلاء، نذكر: السَّيِّد حسن وكيل الحرج (1775-1787م)[30]

2- نشاط كبار الموظفين في الفضاء الاقتصادي:

بهدف دراسة نشاط كبار الموظَّفين في الفضاء الاقتصادي لمدينة الجزائر، تمَّ رصد العديد من العقود المتنوّعة: كعقود الملكيَّة، والبيوع... وغيرها، والتي تبرز – وبوضوح- مختلف المعاملات التّجاريَّة لهذه الفئة، طيلة القرن 18م.

وخلال عمليَّة الاطِّلاع على هذه العقود، تبيَّن توزُّع الفئة المستهدفة عبر عدَّة أماكن من المدينة. والسبب يعود -لا محالة- لمجاورة عقاراتهم التّجاريَّة: كالحوانيت[31] وجلساتها[32]، بالإضافة إلى أجزائها، زيادة على ممارستهم لوظائفهم الإداريَّة، والماليَّة، والأمنيَّة؛ إذْ تكشَّف لنا تمركزهم الكثيف في الجزء السُّفليّ للمدينة، نظرًا لأهميَّته الاقتصاديَّة.

1-2 الأحياء السكنية:

امتلكت الفئة المستهدفة العديد من الأنواع لعقار الحوانيت في هذه الأحياء، فلا تخلو أحياء المدينة من تواجد حانوت أو حانوتيْن في كلِّ حومة، يرجع سند

مجلة الدراسات التاريخية
مجلد 24 العدد 01 السنة2024 ص ص 320/285
E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

ملكيَّته لموظَّف سامٍ. فمثلاً نجد: حومة كجاوه ، يوجد بها جلسة حانوت كاملة، وهي في الأصل تركة عن "سي محمد العطار ابن الحاج ابراهيم"[33]، ولدينا -أيضًا- حومة تبارن بن لاغه، والتي بها حانوت كاملة لمالكها السَّيِّد حسين علي الخزناجي[34]، كما امتلك مصطفى آغا الصَّبايحيَّة نفس حجم الجلسة السَّابقة[35].

يرجع تركُّز غالبيَّة حوانيت هذه الفئة، إلى أكثر من سبع عشرة حومة، نذكر منها: حومة حمام المالح[36]، حومة الحاكوره، حومة الفراريَّة، وحومة الدِّيوان، حومة سبع لويات، حومة الفخَّارين، وحومة الصَّاغة، وحومة سيدي محمد الشَّريف، وحومة تبارن بن لاغه، والحومة القريبة من المحكمة المالكيَّة، وحومة القادوس، وحومة كجاوه، والحومة القريبة من دار الإمارة العلية، وحومة باب السُّوق، وحومة حوانيت جلَّابي سند الجبل، حومة قهوة الصفارين، حومة حمام السبوعة، وغيرها...

ولا شكَّ أنَّ توزُّعهم عبر مختلف الحومات، قد ساعدهم وساعد غيرهم من الموظَّفين الصِّغار، على شراء ما يحتاجونه من المواد الاستهلاكيَّة، وكذا سلعٍ أخرى، ليقلِّل عليهم عناء التَّوجُّه إلى الأسواق؛ ولهذا السَّبب نقدِّم أمثلة للتَّوضيح، فيما يلي:

الجدول 01: يوضح بعض حو انيت لصغار الموظفين بالأحياء السكنية في مدينة الجز ائر(1124-1209هـ/1712-1795م).

الموظف	المنصب	حجم الحانوت	موقع الحانوت	السنة الهجرية/ الميلادية
السيد محمد خوجه	مقاطعجي بدار الإمارة العلية	الحانوت الكاملة الجلسة المعدة لصنعة البابوجية.	المجاورة من بعض جهاتها لحانوت الدروش.	1712/1124

السيد الحاجي أحمد بن المرحوم السيد ابراهيم.	شيخ البلد	ثلث حانوت+ الثلثين من جلستها.	الواقعة بسوق الشبارلية.	1763/1177
السيد الحاج أحمد.	شيخ البلد	الدكان الكاملة الجلسة المعدة لبيع الفواكه.	المتواجدة بسوق الديوان قرب باب القيسارية.	1770/1184
المكرم الحاج علي	قايد الدار	الشطر الباقي من جلسة الحانوت المعدة لبيع الفواكه.	المقابلة لجامع السيدة.	1778/1192
المكرم علي	شاوش	نصف الحانوت	الواقعة قرب جامع الأعظم.	1783/1197
المكرم محمد	شاوش بدار الإمارة.	الحانوت الكاملة الجلسة.	قرب حمام السبوعة.	1793/1208
المكرم محمد بن محمد بن داده.	شاوش بدار الإمارة.	الحانوت الكاملة الجلسة.	المتواجدة بتبارن بن لاغه.	1794/1209

المصدر: تم إنجاز الجدول من طرف الباحثة بالاعتماد على علب المحاكم الشرعية الآتية: ع2/41، ع 132-133، ع 94، ع129.[37]

2-2الأسواق والسويقات:

إنَّ أكثر الحوانيت حيويَّة، هي الموجودة في الأسواق اليوميَّة -وهذا ما سنوضِّحه لاحقًا-؛ حيث كانت المبادلات التّجاريَّة بداخلها، تتمُّ بين كبار موظَّفي الدَّولة، وباقي الفئات الاجتماعيَّة المكوِّنة لمجتمع المدينة؛ لذا حقَّقت هذه الأسواق انتعاشًا كبيرًا للحركيَّة التّجاريَّة، انطلاقًا من توفيرها لمختلف المواد الغذائيَّة والبضائع لهذه الفئات، بقصد تلبية حاجياتهم الضَّروريَّة لحياة رخيصة جدًا[38].

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

فمن بين الأسواق اليوميَّة والأسبوعيَّة، التي كانت تشهد حركة دؤوبة من طرف هؤلاء الموظَّفين، نظرًا لتخصُّصها في بيع مادَّة استهلاكيَّة معيَّنة، أو تميُّزها بنشاطٍ تجاريٍّ كثيفٍ، نذكر أكثر من ثلاثة عشر سوقًا، وهم: سوق البابوجيَّة[39]، وسوق الدِّيوان، وسوق السَّمن، وسوق الباشماقجيَّة، وسوق المقايسيَّة، وسوق البادستان، وسوق الصَّباغين، وسوق الخضَّارين، وسوق الشَّماعين، وسوق الجرابة، وسوق الكتَّان، وسوق الخرَّاطين، وسوق جامع ميزومورطو... إلخ.

ولكن وجود تلك الحوانيت -بهذه التَّسميات- في هذا المرفق العام، من شأنه أن يجرَّنا لطرح تساؤلٍ عن طبيعة الأنشطة الممارسة على مستواه: فهل كانت تمارس فيه حرف معيَّنة، تماثل تلك الموجودة في الأحياء السَّكنيَّة؟ أم كانت تمارس فيه أنشطة متمِّمَة للوظيفة التي كانت تؤديها هذه الأسواق -والمتمثِّلة في عرض مختلف السِّلع على المشترين-؟ وهي أسئلة لا تجيب عليها، سوى المادَّة الأرشيفيَّة المتخصِّصة.

لقد أفصحت وثيقة مختومة في المحكمة الحنفيَّة والمؤرخة بأواسط ربيع الثَّاني سنة 1188هـ/ جوان عام 1774م، أنَّ شطرًا من جلسة الحانوت الواقعة بسوق البابوجيَّة، قد خُصِّصت لممارسة صنعة البابوجيَّة من طرف مالكها، الصانع المكرم علي البابوجي وكيل الحرج، وقد خصَّصها لمزاولة هذه الصَّنعة[40]، ويبدو أنَّ امتلاكه لهذا النَّوع من الحوانيت، إنَّما هو لصالح استمراريَّة هذه الصَّنعة، بين ساكنة المدينة.

كما شهد سوق الدِّيوان، إبرام عدَّة صفقات للبيوع، لكنَّ الصَّفقة التي تهمُّنا، هي تلك المؤرخة في أواخر ربيع الثاني سنة 1206هـ/ديسمبر سنة 1791م

بين الموظفين السامين. وللتَّفصيل بهذا الشأن؛ شهد هذا السُّوق متاجرة، كان المبتاع فيها السَّيِّد حسن باشا بن الحاج محمد، قد اشترى حانوتًا كاملة الجلسة عن طريق شاوشه المدعو "الحاج قدور"، من البائع السَّيِّد "مصطفى بن آغا الصَّباحيَّة"، حيث اشترط -هذا الأخير- سعرًا مرتفعًا نوعًا ما، بخصوص هذه الجلسة، ليقُدَّر ثمنها في الأخير بـ 300 د.ذ.ع. س[41]

في سنة1217هـ/عام 1802م، شهد سوق الباشماقجيَّة إبرام صفقة بيع أخرى، تخصُّ العقار نفسه؛ فعلى مستواه حدثت مفارقة أنَّ المبتاع كان برتبة موظَّف سامٍ، لكنَّ المستفيد هو معتقه، بحيث قام السَّيِّد المبتاع الحاج علي بن الحاج عبد القادر، الذي هو برتبة آغا الصَّبايحيَّة، بشراء هذا العقار لصالح معتقه، المدعو المكرم مبارك، ومن ماله -أي مال معتقة-[42]

ولا يختلف اثنان، على أنَّ السّويقات، والتي تسمَّى –أيضًا-: "الأسواق الصغرى"، مثل: "سويقة عمُّور"، و"سويقة باب الوادي"، قد عرفت -هي الأخرى- حركيَّة مختلفة نوعًا ما عن الأسواق، بغرض شراء هذه العقارات التُّجاريَّة، على غرار الحوانيت.

وأيضا، كشفت وثيقة مؤرَّخة في أواخر شعبان سنة 1202هـ/عام 1788م، عن حدوث المتاجرة بحانوت كاملة الجلسة داخل سويقة باب الوادي واقعة أسفل زنقة تعرف باسم: " زنقة بوبنيقة"؛ بين البائع الذي يشغل منصب ناظر بيت المال وهو السَّيِّد الحاج علي بن رمضان التُّركي، والمبتاع السَّيِّد علي خوجه الحرج القزاز ابن علي التركي؛ حيث قبض النَّاظر من المبتاع، مبلغًا قدِّر بـ 39.5 د.ذ.ع.س[43].

3-2 أبواب المدينة:

امتلكت الفئة المستهدفة صنفًا آخر من الحوانيت؛ وهي الواقعة خارج أسوار المدينة، أو بالقرب من أبوابها[44]، ولكن عددها يبدو قليلًا مقارنة بداخلها. وكان أمر وقوعها خارج أسوار المدينة فيه فائدة لساكنة المدينة؛ لكونها تُعدُّ مصدر إزعاجٍ لهم، نتيجة اختصاصها في صناعة الحدادة، أو البرادعيَّة، وغيرهما، والتي تكون في الغالب ملوِّثة للهواء، بسبب الرَّائحة المنبعثة منها؛ وبالتالي: ليست مناسبة لراحتهم.

لقد سجلت هذه الوثائق، عمليَّات متاجرة قام بها بعض الموظَّفين الكبار، رغبةً منهم في هذا النَّوع الواقع خارج أبواب المدينة؛ كشراء السَّيِّد حسن وكيل الحرج، حانوتًا واقعة بباب الجزيرة[45]، نظرًا لكونه يصلح لصناعة الحدادة، وغيرها. وهناك نموذجٌ آخر، عن حانوت كاملة الجلسة، واقعة خارج باب عزُّون، والتي ابتاعها المكرم محمد وكيل الحرج الدخاخني بن أحمد سنة 1212هـ/1798م[46].

3- الموظفين الكبار ومسألة المتاجرة بالحوانيت:

كانت الحوانيت أحد أهمِّ العقارات التِّجاريَّة، المرغوبة من قبل فئة كبار الموظَّفين، ويبدو أنَّ هذه الفئة أرادت تأمين مصدر رزق إضافيٍّ لها، كما يمكن أن يكون هذا النَّوع من العقارات، بديلًا للرِّزق، في حال ما تعرَّض الموظَّف السامي للعزل من منصبه. فالمحكمة الشَّرعيَّة[47] اهتمَّت بتسجيل كلِّ صفقات البيوع الخاصَّة بهم، لتشمل الحوانيت الكاملة وأنصافها، بالإضافة إلى جلساتها.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تواتر في العقود الأرشيفية شراء هذه الفئة لهذا العقار، من التُّجار الباعة، والحرفيِّين، وغيرهم بالمدينة، فلا يهمُّهم خلال عقد المعاملات الماليَّة، إن كان البائع تاجرًا ذمِّيًّا، أو مسلمًا، المهمُّ أن يتمَّ التَّبايع، وفقط؛

حيث أكَّدت حقيقة اشتغال هذه الفئة في شراء هذا النوع من العقار، لذا اتَّسمت جلُّ معاملاتهم التّجاريَّة بالتَّأرجح، مابين الكراء تارة؛ وهذا ما أكدته وثيقة مؤرخة في شهر جمادى الأولى سنة 1157هـ/ جوان عام 1744م، حيث جاء فيها: " الحمد لله اكترا وال من وكيل الحرج علي ...حانوت الحفاف ذلك الكراء مدته ثلاث سنين يقبض ذلك وكيل الحرج المولود"[48]، ومابين الشِّراء والبيع تارة أخرى، وهذا ما سنوضحه أدناه.

فقد ثبت تعامل بعض موظفي هذه الفئة مع النِّساء الرَّاغبات في بيع نصيبهنَّ[49]، فحضورهنَّ الفعلي إلى المحكمة الحنفيَّة تأكيدٌ منهنَّ على بيع حقهنَّ، أو حقِّ أحد الأبناء، فعلى سبيل المثال لا الحصر: باعت الوليَّة يمونه بنت السَّيِّد أحمد باي، في حقِّ ابنها الشَّاب "رجب بن الحاج سعيد البجائي" جميع جلسة حانوته، للمبتاع السَّيِّد محمد باشا، بمبلغ قدره 25 د. ذ. ع. س، سنة 1198هـ/1784م.[50]

كما عثرنا على معاملات أخرى، ومن بينها: المعاملة التي تخص الوليَّة خدوجه بنت السَّيِّد الحاج مصطفى قارة، والتي كلَّفت السَّيِّد محمود الإنجشايري ابن المرحوم السَّيد حسن خزناجي، ببيع حانوتها وكلِّ ما احتوته جلستها، الواقعة بالقرب من دار الإمارة العلية، وملاصقة من جهة لحانوت آغا الصَّبايحيَّة، للمبتاع السَّيِّد مصطفى الخزناجي، بمبلغ قدره 150 د. ذ.ع[51]، ومنه يتبيَّن أنَّ هذا الخزناجي قد تعامل مع الطَّرف الثَّالث، والذي نسميه: "الوكيل"، ولم نعثر في العقد على صلة القرابة التي تربطه بالمرأة، لكنَّنا نرجِّح، أن يكون -هذا الأخير- إمَّا زوجها، أو أحد المقرَّبين منها.

مجلة الدراسات التاريخية
مجلد 24 العدد 01 السنة2024 ص ص 320/285
E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

زيادة إلى ذلك، تم رصد معاملات بين الدَّايات -بواسطة موظَّف برتبة شواش- وحرفيّين صنَّاع، حيث نجد أنَّ الدَّاي حسن باشا (1791-1798م)[52] ابتاع من السَّيِّد محمد القزَّاز صناعة ابن السَّيِّد يوسف والسَّيِّد محمد السَّمان جميع جلسة الحانوت المعدَّة لبيع الخضر والفواكه، بمبلغ قُدر بـ 250 د. ذ. ع. س. فالظَّاهر من وراء شرائه لهذا العقار، هو تحويل العوائد الماليَّة لصالح عملٍ خيريٍّ[53].

بيد أنَّ، موظَّفي هذه الفئة، ثبت تبايعهم مع الطَّائفة اليهوديَّة، بحضور قضاةٍ أحنافٍ؛ حيث نجد الذِّمّي دابيد بن إسحاق اليهودي عرف بوخريص، الذي قام ببيع حانوته وجلستها، للمبتاع السَّيِّد سليمان خوجة الخيل ابن السَّيِّد سعيد، بثمن قدره: 125 د. ذ. ع. س، وتمَّ التَّبايع -يومها- أمام الشَّيخ الحنفي أبو العبَّاس السَّيِّد أحمد أفندي[54].

الجدول 02: يبرز المتاجرة بالحوانيت من طرف بعض كبار الموظفين بمدينة الجزائر مابين 1122-1212هـ/1710-1797م.

السنة الهجرية/ الميلادية	البائع	المبتاع	حجم الحانوت	موقع الحانوت	المبلغ
1122/ 1710	الحاج محمود آغا ابن أحمد التركي.	السيد محمد بن محمد.	جميع الحوانيت الثلاثة.	بباب الوادي المساميات لمسجد المعروف بستي مريم.	3430 دينار كلها دنانير خمسينية العدد.
1123/ 1711	الحاج محمد آغا العرب عرف كوكجه	علي بلكباشي ابن حسن	كامل الحانوت	فندق الأرز المعروف بدار	400 ريال كلها فضية مثمنة.

	ابن عبيد التركي	التركي	المعد للفحم والبيت والغرفة	القله.	
1186/ 1773	السيد علي أمين العطارين بن السيد الحاج أحمد بن راشد.	السيد مصطفى وكيل الحرج بن إبراهيم الخزناجي	الحانوت الكاملة الجلسة.	المتواجدة خارج باب عزون.	1003 ريال كلها فضية د.ر.ص.
1210/ 1795	السيد حسين بيت مالجي.	السيد آغة صبايحية	الحانوت الكاملة الجلسة.	الواقعة بزنقة الكبابطية.	600 ريال كلها فضية د.ص.
1210/ 1795	الورثة وهم: إبراهيم ومحمد ومحمد.	سليمان خوجة الخيل.	الحانوت الكاملة الجلسة مع جميع المخزن.	الملاصقين لخندق سوق اللوح.	1600 ريال كلها د.ص.
1211/ 1796	الذمي دابيد	سليمان خوجة الخيل.	الحانوت الكاملة الجلسة	القريبة من قهوة الصفارين.	125 دينار.ذ.س
1212/ 1797	الشاب عبد الرحمان ابن القايد محمود.	المكرم وكيل الحرج دخاخني ابن أحمد.	الحانوت الكاملة الجلسة.	خارج باب عزون أسفل فندق بن تركية وفوق حانوت الحداد.	690 ريال. فضية د.ص.

المصدر: تم إعداد الجدول من طرف الباحثة بالاعتماد على علب المحاكم الشرعية الآتية: ع1/41، ع1/45، ع84-85-86، ع94.

انطلاقًا من الجدول أعلاه، والذي يوضح المتاجرة بالحوانيت من طرف بعض كبار الموظَّفين بمدينة الجزائر خلال الفترة الممتدَّة ما بين 1122-1212هـ/

مجلة الدراسات التاريخية
مجلد 24 العدد 01 السنة2024 ص ص 320/285
E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

1797/1710م، اتَّضح شراؤهم لمجموعة من الحوانيت المتنوِّعة، ولهذا السبب نلمس أنَّ معاملاتهم النَّقديَّة تمت غالبيتها بالرِّيال الفضِّي (دراهم صغار)، زيادة على الدِّينار الذهبي–حسب هذه العينة-، ونرجِّح ذلك إلى الحريَّة التجاريَّة التي كانت سائدة في تلك الفترة لضمان التَّدفُّق المالي داخل الفضاء الاقتصادي.

الجدول 03: يوضح شراء الحوانيت من طرف بعض دايات الجزائر في الفترة الممتدة مابين 1173-1214هـ/1760-1800م.

السنة الهجرية/ الميلادية	البائع	المبتاع	حجم الحانوت	موقع الحانوت	المبلغ
1173/ 1760	الحاج عمر بن السيد موسى به عرف.	السيد علي باشا[55]	الدكان الكاملة الجلسة المعدة لبيع العطرية.	الواقعة بحومة سيدي أمين آغا لدار الإنجشايرية.	24د.ذ.ع.س
1198/ 1784	الولية يمونه بنت محمد بن علي والشريف	السيد محمد باشا[56] بن عثمان	الحانوت الكاملة الجلسة.	الواقعة بباب القيسارية.	24 د.ذ.ع.س
1206/ 1792	البائعون: أحمد وعبد الرزاق وأحمد الإنجشايري	الداي حسن باشا.	الحانوت الكاملة الجلسة المعدة لبيع	الواقعة قرب الديوان اللصيقة بالسبالة.	100 ريال كلها محابيب.

	وابنته عويشه وخالتها عايشة.		الخضر.		
1206/ 1792	محمد بن السيد علي باشا على لسان الشاوش قدور	الداي حسن باشا.	الحانوت الكاملة الجلسة	الواقعة على مقربة من سوق الديوان.	300 د.ذ.ع.س.
1210/ 1796	المكرم محمد الحداد بن محمد الحوات.	السيد حسن باشا بن الحسين.	الحانوت الكاملة الجلسة المعدة لصنعة الحرارين.	الواقعة قرب الحاكورة.	525 ريالاً كلها دراهم صغار.
1213/ 1799	الذمي موشي بن نفتالي بوجناح.	السيد مصطفى باشا.[57]	الحانوت الكاملة الجلسة المعدة لصنعة الحدادة.	الواقعة بالعلوي الكبير في الطبقة الوسطى.	45 د.ذ.ع.س.
1214/ 1800	الذميون وهم: لياهن وأخوه يعقوب والذمي موشي وحييم.	السيد مصطفى باشا.	الحانوت الكاملة الجلسة لصياغة الصوارم[58]	الواقعة بزنيقة الصاغة.	190 د.ذ.ع.س.

المصدر: تم إعداد الجدول من طرف الباحثة بالاعتماد على علب المحاكم الشرعية الآتية: ع 61، ع87، ع94، ع99-100، ع 129، ع132-133.

انطلاقًا من الجدول أعلاه، والذي يوضِّح شراء بعض دَّايات الجزائر للحوانيت خلال الفترة الممتدَّة ما بين 1173-1216هـ/1760-1800م، اتَّضح شراؤهم لعدد من الحوانيت بالعملة الذهبية بصنفيها الدينار السلطاني، والرِّيال المحابيب، وكذا بالفضة كالريال الفضي-حسب هذه العيِّنة-، لكن في عقود أخرى، تَكشف لنا تعاملهم بنقودٍ أخرى: كضرب الكفرة. ويبدو أنَّه لم يكن هناك عائقٌ سياسيٌّ بخصوص هذا الشأن، في إطار الحرِّيَّة التّجاريَّة.

4- العوامل المتحكمة في تحديد سعر الحوانيت:

يخضع سعر العقار -الحوانيت- الخاصِّ بكبار الموظَّفين، إلى جملة من العوامل المتداخلة فيما بينها، وهنا نحرص على التَّطرُّق لأبرزها:

4-1 شهرة هذه الحوانيت:

إن شهرة الحوانيت تُؤثر على سعرها في السُّوق العقاريَّة، كما أن الأشهر رواجًا هي الموجودة في الجزء السُّفلي من المدينة، فحسب قراءتنا للعامل، نحلِّله من زاويتيْن: الأولى؛ متعلِّقة بسلامة بنائها من كلِّ صدع، أو تهدُّم، أمَّا الثَّانية؛ فهي مرتبطة بوفرتها على أحسن المواد الاستهلاكيَّة المعروضة فيها، حيث ترتفع قيمتها إلى أن تصل أقصى ذروة.

4-2 أهمية الموقع المناسب:

يعتبر تموقع هذه الحوانيت على مسافة قريبة من البحر أو إطلالتها عليه، أحد أبرز العوامل المتحكِّمة في نجاح تجارتها لدى الفئة المستهدفة، لتكون على خط تماسٍ مع المبادلات التّجاريَّة المتوسطيَّة[59]، كما يشكِّل موقعها وسط الأسواق

الحيويَّة، عاملَ جذبٍ لكلِّ الفئات الاجتماعيَّة، بما فيها فئة البرَّانيَّة[60]، أو قربها من إحدى المؤسَّسات الآتية: المالية، كـ "بيت المال"، و"دكَّان الحرمين الشَّريفين"[61]، أمَّا الإداريَّة، فهي محاذية لدار السُّلطان؛ والعسكريَّة، نظرًا لقربها من دار الإنكشاريَّة القديمة والجديدة. ونتيجة لتموقعها هذا، ترتفع أسعارها.

3-4 الخضوع لقانون السوق:

تخضع أسعار الحوانيت في السُّوق العقارية لقواعد تجاريَّة، قائمة على قانون العرض والطَّلب، ممَّا يؤثِّر -لا محالة- على أثمان المواد الاستهلاكيَّة؛ كما أنَّ وفرتها بداخلها، يؤدِّي إلى انخفاض أسعارها في سوق هذا العقار[62]. فبالرَّغم من أنَّ وسيلة النَّقل متنوِّعة[63]، إلَّا أنَّ ارتفاع أسعار هذا العقار واردٌ، في الأماكن التي تتوفر على رقابة أمنيَّة دائمة.

4-4 مجاورة المرافق العامة:

توجد في مدينة الجزائر، العديد من المرافق العامَّة، ومن بينها: العيون؛ حيث تلعب دورًا محوريًّا في تزويد الأهالي بالمياه الصَّالحة للشُّرب؛ ولهذا السبب حرص الدَّايات على غرار الدَّاي حسن باشا (1791-1798م) على إنشاء جعبات وقنوات تمتدُّ إلى حوانيته[64]، زيادة على اختيار الحوانيت القريبة من ميناء الجزائر، لأهميَّته الكبيرة؛ إذْ يُعدُّ الشِّريان الرَّئيسي للمبادلات التُّجاريَّة، القائمة بينه وبين باقي الموانئ المحليَّة، وكذا الأوروبيَّة؛ باعتبار أنَّ جلّ الحمولات القادمة إليه، تفرغ على مستواه[65]، بالإضافة إلى استحسان مجاورة المخازن والفنادق والحمامات. وغيرها، من العقارات التجارية المتنوعة.

5- تحليل نماذج لأسعار الحوانيت:

مجلة الدراسات التاريخية
مجلد 24 العدد 01 السنة2024 ص ص 320/285
E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

تنوَّعت العملات النَّقديَّة المتداولة في مدينة الجزائر، لتتأثَّر أيَّما تأثُّرٍ، بالتَّقلُّبات التي تشهدها قيمتها داخل سوق العقار، فسواء سجَّل لنا منحنى التَّطوُّر لسعر الحوانيت، زيادةً أو نقصانًا، يبقى مؤثِّر التَّقلُّبات واردًا. لهذا سنوضِّح ذلك في الجدول رقم 04 والشكل البياني رقم 01 الآتيين:

الجدول رقم04: يوضح نماذج لأسعار[66] بعض الحوانيت وجلساتها في مدينة الجزائر في الفترة الممتدة مابين 1173- 1214هـ/1760-1800م.

عام.ه	1173	1189	1198	1206	1210	1213	1214
عام.م	1760	1776	1784	1792	1796	1799	1800
العملة دذع.س	24	24	25	300	250	45	190

المصدر: تم إنجاز الجدول من طرف الباحثة بالاعتماد على وثائق المحاكم الشرعية المذكورة في الجدول رقم 03.

الشكل رقم 01: منحنى بياني يبرز تطور أسعار الحوانيت وجلساتها في مدينة الجزائر مابين 1173-1214هـ/1760-1800م.

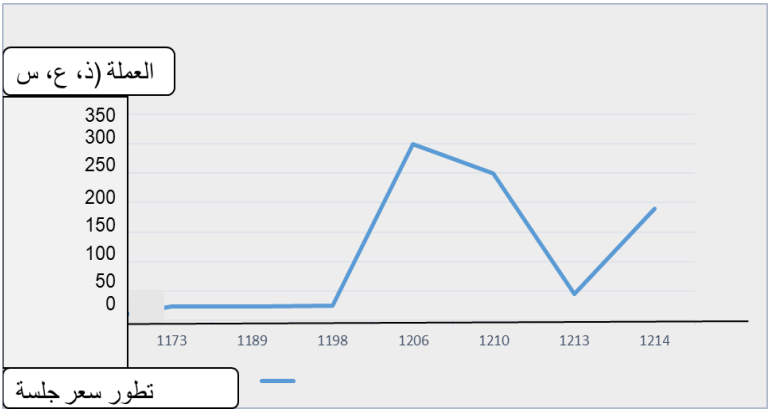

المصدر: تم إنجاز المنحنى البياني من طرف الباحثة، بالاعتماد على المعطيات المذكورة في الجدول رقم "04".

ومن خلال الجدولين رقم" 03 "و" 04 " والشكل البياني رقم "01"، والشكل البياني رقم "01"، تبيَّن لنا أنَّ الأسعار لم تكن على وتيرة واحدة، بل عرفت تطوُّرًا حسب الإطار الزَّمني للدِّراسة، الذي قسَّمناه إلى خمس مراحل، نوضِّحها على النَّحو الآتي:

- **المرحلة الأولى – الإستمرارية –**

سجَّل المنحنى استمرارًا نسبيًّا في تجارة الحانوت لدى فئة كبار الموظَّفين، لمدَّة أربع وعشرين سنة، الممتدَّة من 1173-1198هـ/ 1760-1784م، أيْ خلال عهد الدَّاي علي باشا (1754-1766م)، والدَّاي محمد بن عثمان باشا (1766-1791 م)، وتراوحت قيمتها ما بين 24-25 د. ذ. ع. س، ونفسِّر ذلك؛ بحلول أزمات متعدِّدة، كالمجاعة المتكررة التي ضربت المدينة في تلك الفترة، والتي بلغ تأثيرها إلى المؤسَّستين الاقتصاديَّة والعسكريَّة على حد سواء، زيادة على حملة أوريلي الإسبانيَّة سنة1189هـ/1775م[67]

- **المرحلة الثانية – الصعود –**

عرفت المدينة، ولمدَّة ثماني سنوات -من سنة 1198 إلى1206هـ/1784-1792م- مشاركات بأعدادٍ كبيرةٍ لهذه الفئة، ونعلِّل ذلك؛ بحركيَّة سوق العقار من طرفهم وغيرهم من الفئات الاجتماعيَّة الهامَّة، ممَّا أدَّى إلى انتعاشٍ اقتصاديٍّ كبيرٍ، بسبب توفُّر معاملات التِّجارية، وبالتالي ضمان التدفق المالي- أي توفُّر السُّيولة النَّقديَّة-، فالسِّعر الأدنى، والذي يمثِّل الثَّروة، قد مثَّلته في هذه المرحلة، جلسة الحانوت التي ابتاعها الدَّاي حسن باشا سنة 1206هـ/1792م، بمبلغ قدره 300 د. ذ.

ع. س، وذلك الارتفاع مردُّه إلى صعود أسعارها خلال تلك الفترة، والذي دلَّت عليه الوثائق، وهو الأمر نفسه الذي تحدَّث عنه القنصل الفرنسي فونتير دوبارادي عام 1790م، ولكنَّه أعطانا أسعارًا مرتفعةً كثيرًا، عمَّا كشفته لنا العقود.

- **المرحلة الثالثة – التراجع النسبي –**

شملت هذه المرحلة من الدِّراسة، إطارًا زمنيًّا دام أربع سنوات، انطلاقًا من 1206 - 1210 هـ/ 1792-1796م؛ حيث سجَّل لنا المنحنى تراجعًا في الأسعار، وتزامن ذلك مع حكم الدَّاي حسن باشا(1791-1798م)، وكانت فترة حكمه فيها دلالات ومؤشِّرات اقتصاديَّة توحي بحدوث أزمات خطيرة، لهذا السبب أثَّرت سلبًا على ثبات أسعار الحانوت وجلستها.

- **المرحلة الرابعة – التراجع الحاد –**

سجَّل المنحنى تراجعًا محسوسًا خلال ثلاث سنوات، بدءًا من 1210-1213هـ/1798-1799م، قدِّر بحوالي ستَّة أضعاف، مما كان عليه في المرحلة التي سبقتها، حيث انخفض السِّعر، وبلغ نحو 45 د. ذ. ع. س، والسَّبب يعود إلى فقدان المدينة لاستقرارها وأمنها؛ بعدما دبَّ الاضطراب بسبب السَّطو واللُّصوصيَّة-حتَّى المركب الحجِّي لم يسلم هو الآخر-[68]، وتمرد الإنكشارية[69] وتدني الحياة الاجتماعية.

- **المرحلة الخامسة – الصعود الثاني –**

أمَّا في المرحلة الأخيرة، والتي دامت زمنيًّا مدَّة سنةٍ واحدةٍ، من: 1212-1213هـ/ 1799-1800م، والتي مثَّلت نهاية حكم الدَّاي حسن باشا، وبداية فترة حكم الدَّاي مصطفى باشا(1798-1805م)، حيث أنَّ سعر الجلسة ارتفع قليلًا، للمرَّة

الثَّانية، وتراوح ما بين: 150- 160 د. ذ. ع. س، وهو ما يمثِّل نصف نظيره في المرحلة الثَّانية.

من خلال تحليل كلِّ هذه المراحل، نلاحظ أنَّ أسعار هذه الحوانيت تأثَّرت بجملةٍ من العوامل المتباينة، وأنَّها حدثت -على وجه التَّحديد- في النِّصف الثَّاني من القرن 18م، ممَّا يدفعنا إلى تفسير ذلك، بأنَّها فترات عرفت تطوُّرًا وازدهارًا في النَّشاط التّجاري خلال فترات محدودة، ممَّا انعكس بالإيجاب على الميزان التّجاريّ.

6-نماذج من مساهمة بعض الدايات في تحسين الأوضاع الاقتصادية:

اكتسبت مدينة الجزائر سمعة وشهرة تجاريَّة واسعة، بسبب اهتمامات بعض الدَّايات في نموِّ المراكز التّجاريَّة في المجال الحضري داخل المدينة؛ ولهذا السَّبب عمَّ الازدهار نسبيًّا في هذه المدينة عبر فترات مختلفة من القرن 18م، ولنا في فترة الدَّاي علي باشا (1754-1766م) خير نموذجٍ على ذلك؛ حيث اهتمَّ ببناء سوق الدُّخان وتجديده، من خلال تشييد حوانيته، لتشمل: الخياطة، والقزازة، واللُّحوم، وأشياء أخرى[70]، وهكذا استطاع هذا الدَّاي أن يبادر في نقل الحرف والمهن بين ساكنة المدينة، ومن أشهر هذه الحرف، نذكر: حرفة الخياطة والقزازة وكذا البابوجية وغيرهم، ممَّا أدَّى إلى تناقلها بين الأهالي.

كما برزت مساهمة أخرى للدَّاي محمد بن عثمان باشا (1766-1791م)، بإعطاء أوامر لموظَّفيه السَّامين بجلب البنَّائين، وكذا الصُّنَّاع، لتشييد العمران المتضرِّر، مع إعادة تعمير العقارات المتضرِّرة المجاورة للثَّكنات العسكريَّة، بسبب الحملات الإسبانيَّة، سنوات: 1775م -1783م -1784م، بغية تنشيط دواليب الاقتصاد، لينعم أهالي المجتمع بالأمن والأمان[71]

زيادة على هذا، برز الدَّاي مصطفى باشا (1798-1805م) مهتمًا بإنقاذ الساكنة الحضرية، من المجاعة التي حلَّت بهم سنة 1800م، وأدَّت إلى تراجع نشاطهم التّجاريّ والحرفيّ، وتدهور الحياة الاقتصاديَّة، فتسبَّب ذلك في غلاء الحبوب مع ارتفاع أسعارها ارتفاعًا فاحشًا، وكنتيجة حتمية ينتج لها ندرة داخل الأسواق، ممَّا خلف معاناة الأهالي وحتى موتهم، ولذلك اضطرَّ إلى استيراد كميَّات من القمح من موانئ البحر الأسود، عن طريق وكلائه، وحدَّد سعر الصَّاع منه بـ 28 فرنكًا، ليكلِّف الشُّرطة بحراسة مخزان القمح، خوفًا من سرقتها، أو هجوم الأهالي عليها[72]

وهنا برز موقف السُّلطة المركزيَّة، والتي كانت تراقب الأوضاع عن كثب؛ حيث عبَّرت عن موقفها الدَّاعم لدايات الجزائر، من خلال إرسالها لهدايا سلطانيَّة لهم، وكذا امتيازات، ومكافآت، جرَّاء مساهمتهم في استتباب الأمن، وتطوير التِّجارة بنواحي دار السُّلطان وفحوصه وباقي الحواضر، فكان ذلك تحفيزًا منها على إنجاح التَّكافل والحراك الاجتماعي والتفاعل الاقتصادي، على الصعيدين الدَّاخلي والخارجي، بالمدينة خاصَّة، وفي كامل الإيَّالة، ما بين 1112-1214هـ/1700-1800م.

الخاتمة:

وفي ختام هذه الورقة البحثيَّة، نخلص إلى القول، بأنَّ مدينة الجزائر كان بها إشعاعٌ اقتصاديٌّ كبيرٌ، مردُّه إلى حركيَّة سوق العقار، فقد اشتهرت حوانيت فئة كبار الموظَّفين بالتَّنوُّع والتَّعدُّد، وهذا التَّنوع ساهم في رسم جزءٍ من المظهر الطُّبوغرافي للمدينة، زيادة على مساهمة هذه الفئة مساهمةً فعَّالة في إنماء المدينة اقتصاديًّا لحياة كريمة، فهؤلاء الموظَّفون لم يهتموا بتشييد كلِّ ما يخصُّ الأنشطة

التّجاريَّة، بل بالعكس تمامًا؛ حيث كثَّفوا الجهود على الجوانب الأخرى، على غرار الجانب العسكريّ، في إطار العلاقة التَّكامليَّة الحاصلة، ولهذا السَّبب استطاع سوق العقار أن يحافظ على حركيَّته من خلال تدفُّق السُّيولة النَّقديَّة به، لكونه عصب الحياة التُّجاريَّة في المجال الحضري، الأمر الذي أدَّى إلى بروز أريحية بين الفئات الاجتماعيَّة المكوِّنة لمجتمع المدينة، لتظهر -في الأخير- سمة التآلف والتآزر بينهم في عدَّة مناسبات، خاصَّة في فترات الكوارث الطَّبيعيَّة، وغيرها.

الهوامش:

[1]- Albert Devoulx, Tachrifat: Recueil de notes historiques Sur l'administration de l'ancienne Régence d'Alger ,Imprimerie du Gouverment, Alger, 1852, pp20-23.

[2] -Venture De Paradis: Alger au XVlll ème Siècle (1739-1799), Alger, Typographie Adolphie, Jourdan, pp79-105.

[3]- وليالم شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824م)، تر: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 41.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، موظفوا الدولة الجزائرية في القرن التاسع عشر، منشورات وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، 2009م، ص ص9-10.

[5]- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تق وتع: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م، ص127.

[6]- يطلق على هذه المرحلة بفترة الحكم الأحادي، حيث توقف المناداة بهذا اللقب، بل أصبح يشار إليه في الوثائق ذات الطابع الرسمي اسم " الباشا"، أو" البكربكي، الميراميان، كغيره من ولاة المقاطعات العثمانية. للمزيد أنظر : خليفة حماش، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830م، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الإسكندرية، مصر، 1988، ص ص47-48.

[7]- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، د. المؤسسة الوطنية للكتاب، ط1، الجزائر، 1984م، ص16.

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

[8]- صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830م، د. هومة، ط2، الجزائر، 2007م، ص279.

[9]- ياسين بودريعة، آلية التدرج في المناصب الإدارية السامية بالجزائر خلال فترة الدايات (1671-1830م)، م. المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مجلد 17، عدد 01، جويلية 2021م، ص 859.

[10]- وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب: عبد القادر زبادية، د. القصبة للنشر، الجزائر،2007م، ص ص89-99.

[11]-حمدان بن عثمان خوجة،المصدر السابق، ص129.

[12]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792-1830م ،م.و.ك، ، ط1، الجزائر، 1985م، ص 169.

[13]- حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، د. الهدى للطباعة والنشر، ط1، الجزائر،2008 م، ص139.

[14]- وليام شالر، المصدر السابق، ص43.

[15]- ياسين بودريعة، آغا العرب بالجزائر المنصب السامي والطموح السياسي خلال مرحلة الدايات (1671-1830م)، م.التاريخية الجزائرية، المجلد 7، العدد1، جوان 2023م، ص35.

[16]- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص128.

[17]- نفسه.

[18]- Albert Devoulx: op.cit, p20.

[19]- كان يعتمد عليه لتموين وتلبية حاجيات المدينة من منتوجات زراعية وكذا صناعية.

[20]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...المرجع السابق، ص ص 228-229.

[21]- حنيفي هلايلي، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، د. الهدى للنشر، ط1، الجزائر، 2007م، ص40.

[22]- اكتسبت مكانة كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مدينة الجزائر كغيرها من المؤسسات الدولة. فقد كانت تتمتع بجهاز يتكفل بتسيير أمور التركات أو الأملاك العائدة إلى

اليتامى والغائبين وتضمن حصة الدولة منها. للمزيد أنظر: صبرينة لنوار، مؤسسة بيت المال ودورها الاقتصادي والاجتماعي خلال العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2009-2010م، ص35.

[23]-حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ...المرجع السابق ،ص ص 139-140.

[24]- عائشة غطاس وأخرون، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر،2007م، ص119.

[25]- وليام شالر، المصدر السابق، ص43.

[26]- حمدان بن عثمان، المصدر السابق، ص128.

[27]- أحمد شريف الزهار، مذكرات أحمد الزهار 1754-1830م، تح: أحمد توفيق المدني، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1974م، ص50.

[28]-أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص 152.

[29]- خليفة حماش، العلاقات...المرجع السابق، ص64.

[30]-أ. الو. الج ، المحاكم الشرعية، ع 70-71 الوثيقة المؤرخة سنة 1201 هـ/1787م.

[31]-مفردها حانوت وهو عبارة عن حجرات صغيرة مربعة تحيط بها رفوف ملتصقة بالجدران لوضع المواد المخصصة للبيع. وهو أنظر: أليسور و.ويلد، رحلة طريفة في إيالة الجزائر، تح: محمد جيجلي، د .الأمة، ط2، الجزائر ،2002م، ص7. كما أن الحانوت هو محل لتاجر وورشة لصانع، للمزيد أنظر:

Tal Shuval, la ville d'Alger vers la fin de XVlll éme siècle population et cadre, Urbain, CMRS, Paris, 1998, p209.

[32]-هي القعدة أو الخلو كما هو معروف في إيالة مصر العثمانية، حيث يجلس التاجر وبضائعته وعند تعرض الحانوت للخراب أو الهدم فإن الوكيل يسمح لأي شخص يرغب في اصلاحه واستغلاله مقابل أن يدفع له إيجارًا سنويًا أو كما يسمى بالعناء.

[33]- أ. الو.الج، المحاكم الشرعية، ع 129 الوثيقة المؤرخة في أوائل رمضان سنة 1195هـ/أوت عام 1781م. أما عن اسم الناظر فهو الحاج علي البيت مالجي ابن خليل التركي.

[34]- أ. الو.الج، المحاكم الشرعية،ع 129 الوثيقة المؤرخة في أوائل قعدة سنة 1195هـ/أكتوبر عام 1781م.

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

[35]- أ. الو .الج، المحاكم الشرعية،ع22-1 الوثيقة المؤرخة في أواخر رجب سنة 1206هـ/ مارس عام 1792م.

[36]- تقع هذه الحومة على بعد 130متر على يمين طبانة سباط تبارن وعلى بعد 45 متر من باب الوادي، وسميت بهذا الاسم نسبت لملوحة مياه حمامها. أنظر:

Albert Devoulx, Alger étude archéologique et topographique sur cette ville aux époque romaine (Icosium), arabe (djezair Beni Maz'renne) et turque (El-Djezair), Revue Africaine , Nº20, 1876, p148.

[37]- يوجد علب أخرى من محاكم الشرعية تخدم هذه الجزئية نذكر منها: ع13-1،ع 56، ع 68 ،ع94.

[38]-Venture de Paradis، الجزائر خلال القرن الثامن عشر، تر وتع: لخضر بوطبة، د.كوكب العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022م، ص 42.

[39]- هو السوق المختص في صناعة البابوج وهو نوع من الأحذية بدون عقب.

[40]- أ. الو. الج، المحاكم الشرعية ،ع94 الوثيقة المؤرخة في أواسط ربيع الثاني سنة 1188هـ/ جوان عام 1774م.

[41]-أ. الو.الج، المحاكم الشرعية، ع 94 الوثيقة المؤرخة في أواخر ربيع الثاني سنة 1206هـ/ ديسمبر عام1791م.

[42]- أ. الو. الج، المحاكم الشرعية،ع 96-97 الوثيقة المؤرخة في أواخر جمادى الثانية سنة1217هـ/سبتمبر عام 1802م.

[43]- أ.الو. الج، المحاكم الشرعية،ع132-133 الوثيقة المؤرخة في أواخر شعبان سنة 1202هـ/ جوان عام 1788م.

[44]- المدينة بها خمسة أبواب: باب عزون في الجنوب، باب الوادي في الشمال، باب الجديد في الغرب، باب البحرية وباب الصيادين في الشرق. للمزيد انظر: ناصر الدين سعيدوني، ذاكرة مدينة الجزائر من خلال النصوص التاريخية، تق وتع وتح وتر: معاوية سعيدوني، د. البصائر للنشر والتوزيع، المجلد الأول، ط1، الجزائر، 2016م، ص249.

[45]- أ. الو. الج ، المحاكم الشرعية،ع 70-71 الوثيقة المؤرخة سنة 1201هـ/ عام 1787م.

[46]-أ.الو. الج، المحاكم الشرعية، ع 87 الوثيقة المؤرخة في أواخر شوال سنة 1212هـ/أفريل عام 1798م.

[47]- نقصد بها المحكمة الحنفية والمالكية فكلاهما اهتمتا بتسجيل كل صفقات البيوع.

[48]- أ. الو. الج، المحاكم الشرعية ،ع84-85-86 الوثيقة المؤرخة في جمادى الأولى سنة 1157هـ/ جوان عام 1744م.

[49]- بسبب خوفهن من الفقر والتضرر.

[50]أ. الو. الج، المحاكم الشرعية ،ع94 الوثيقة المؤرخة في أواسط ربيع الأول سنة 1198هـ/ فيفري عام 1784م.

[51]-أ. الو. الج، المحاكم الشرعية ،ع124 الوثيقة المؤرخة في أوائل رجب سنة 1212هـ/ديسمبر عام 1797م.

[52]-حكم الداي حسن باشا مابين عامي1791-1798م، وأهم الأحداث التي وقعت في عهده قضية الديون بين الجزائر وفرنسا التي حصلت في فترة حكمه على قرض بلغت قيمته نصف مليون فرنك بدون فائض...انظر: أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص52.

[53]- أ. الو. الج، المحاكم الشرعية،ع129 الوثيقة المؤرخة في أواخر ربيع الثاني سنة 1210هـ/نوفمبر عام 1795م.

[54]- أ. الو.الج، المحاكم الشرعية، ع 10-2 الوثيقة المؤرخة في أواخر شوال سنة 1211هـ/أفريل عام 1797م.

[55]- يلقب بالداي علي باشا نقسيس حكم إيالة الجزائر في الفترة الممتدة من 1754-1766م.للمزيد انظر: صليحة جبار، الجزائر في عهد الداي علي باشا 1754-1766م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 2 ،الجزائر ، 2010-2011م، ص ص40-45.

[56]- حكم الجزائر مابين سنتي1766-1791م وأصله من منطقة قرمان المقابلة لجزيرة رودس، ولما قدم إلى مدينة الجزائر انظم لهيئة الكتاب لمعرفة القراءة والكتابة، ثم ترقى إلى رتبة خوجة النوبتجية المكلفين بحراسة الداي ليلاً ونهارًا، ثم تولى وظيفة الخزناجي. وبعد وفاة الداي بابا علي ترقى إلى منصب الداي وقد عرف بالزهد والعفة والطهارة والتواضع والتقشف والتقيد بأحكام الشريعة. للمزيد انظر: أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص ص24-51.

[57]- من مواليد الأناضول انضم إلى الأوجاق ثم ارتقى إلى العمل في قصر الداي محمد عثمان باشا، كان حليم محبًا للعلم والعلماء. للمزيد انظر: أحمد شريف الزهار، المصدر نفسه، ص 71.

[58]- عرف فونتير دي برادي الصوارم بأنها نوع من الحلي المعدني الذي يوضع على الرأس المرأة من أجل الزينة تكون نصف دائرية وطويلة نوعا ما مزينة بالجواهر تثبت في أخرها بشال طويل، لمعرفة المزيد أنظر:

Venture de Paradis : Op.cit, p140.

[59]- محمد أمين، المرجع السابق، ص111.

[60]- هم القادمون من مناطق الجبلية والصحراوية تميزًا لهم عن سكان المدينة Les citadins. انظر: عائشة غطاس، الوافدون: "البرانية" على مدينة الجزائر 1787-1830م بين التهميش والإندماج، أعمال المؤتمر التاسع للدراسات العثمانية، حول العائلة والمهمشون في العالم العثماني: النساء والأطفال والفقراء، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، أوت 2002م، ص167.

[61]-مقره يقع في سوق البدستان، يعد أحد المؤسسات الهامةبالمدينة،له دور اجتماعي واقتصادي. للمزيد انظر:خليفة حماش، دكان الحرمين الشريفين في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، م. دارة الملك عبد العزيز، المجلد 1، المملكة العربية السعودية،1431هـ، ص ص 85-93.

[62] Venture de Paradis، المرجع السابق، ص43.

[63]-إما برًا عن طريق القوافل التجارية، أو بحرًا عن طريق السفن التجارية.

[64]- أ. الو. الج، المحاكم الشرعية، ع87 الوثيقة المؤرخة في أوائل ربيع الأول سنة 1206هـ/ جوان عام 1792م.

[65]-محمد أمين، الاختراق التجاري الفرنسي للجزائر خلال العهد العثماني، د. كوكب العلوم للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2016م، ص111. أنظر كذلك:

Mohamed Amine: Géographie des échanges Commerciaux de la Régence D'Alger a la fin de l'époque Ottomane, Revue D'histoire Maghrébine, Nº 71-72, 1993, pp291-295.

[66]-أسعار كانت بالدينار الذهب العين سلطاني ونرمز لها بالرمز د.ذ.ع.س.

[67]- صليحة بوزيد، الحملات الاسبانية على مدينة الجزائر من خلال مخطوط :" شرح تنوير البصائر والأبصار في تحريض الجزائر على قتال الكفار " للمطماطي البوعناني- حملة أوريلي انموذجا – ،م. الباحث المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة المجلد 14 العدد 1،الجزائر، 2022م ،ص116.

[68]-عزيزة معطالله وفياض أحمد، اللصوصية في الجزائر خلال القرن 17 و18 على ضوء الرحلات الحجازية المغربية، م. دراسات تاريخية، المجلد العاشر، العدد الأول، الجزائر، 2022م، ص 354.

[69]- قرب اليهود منه وجعلهم مصدر ثقة، هذا الأمر مكنهم من التدخل في سياسة الدولة، مما أدى بالإنكشارية إلى التمرد وقتله. للمزيد انظر: ميلودية جبور، ظاهرة الاغتيال السياسي في نظام الحكم العثماني في الجزائر1519-1830م، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث الدولة والمجتمع، جامعة وهران1 ،2014 -2015م، ص ص142-146.

[70]- صليحة جبار، المرجع السابق، ص 84.

[71]- أعطى أمر بإنشاء عدة منشأت عمرانية كالأبراج قرب الطبانات الأربعة، كما أمر بتجديد جامع السيدة وأتى بماء الحامة للمدينة وبنى له ساقية. انظر: أحمد توفيق المدني،محمد عثمان باشا داي الجزائر1766-1791م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1968م، ص ص79-97.

[72]- محمد بوشنافي، الداي مصطفى باشا وعصره، م. عصور جديدة ، العدد7-8،الجزائر، 2012-2013م، ص163.

قائمة المصادر والمراجع:

المحاكم الشرعية:

1- ع 10-2 الوثيقة المؤرخة في أواخر شوال سنة 1211هـ/أفريل عام 1797م.
2- ع22-1 الوثيقة المؤرخة في أواخر رجب سنة 1206هـ/ مارس عام 1792م.
3- ع 70-71 الوثيقة المؤرخة سنة 1201هـ/ عام 1787م.
4- ع84-85-86 الوثيقة المؤرخة في جمادى الأولى سنة 1157هـ/ جوان عام 1744م.
5- ع87 الوثيقة المؤرخة في أوائل ربيع الأول سنة 1206هـ/ جوان عام 1792م.
6- ع 87 الوثيقة المؤرخة في أواخر شوال سنة 1212هـ/أفريل عام 1798م.
7- ع94 الوثيقة المؤرخة في أواسط ربيع الثاني سنة 1188هـ/ جوان عام 1774م.
8- ع94 الوثيقة المؤرخة في أواسط ربيع الأول سنة 1198هـ/ فيفري عام 1784م.

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

9- ع 94 الوثيقة المؤرخة في أواخر ربيع الثاني سنة 1206هـ/ ديسمبر عام1791م.
10- ع 96-97 الوثيقة المؤرخة في أواخر جمادى الثانية سنة1217هـ/سبتمبر عام 1802م.
11- ع124 الوثيقة المؤرخة في أوائل رجب سنة 1212هـ/ديسمبر عام 1797م.
12- ع 129 الوثيقة المؤرخة في أوائل قعدة سنة 1195هـ/أكتوبر عام 1781م.
13- ع132-133 الوثيقة المؤرخة في أواخر شعبان سنة 1202هـ/ جوان عام 1788م.

المصادر العربية:

1- أحمد شريف الزهار، مذكرات أحمد الزهار 1754-1830م، تح: أحمد توفيق المدني، ش.و.ن.ت، الجزائر 1974.
2- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تق وتع: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م.
3- وليالم شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824م)، تر: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

المصادر المعربة :

1- أليسور و.ويلد، رحلة طريفة في إيالة الجزائر، تح: محمد جيجلي، د.الأمة، ط2، الجزائر ،2002م.
2- Venture De Paradis، الجزائر خلال القرن الثامن عشر، تر وتع: لخضر بوطبة، د.كوكب العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022م.
3- وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب: عبد القادر زبادية، د. القصبة للنشر، الجزائر،2007م.

المصادر الأجنبية:

1- Albert Devoulx, Tachrifat: Recueil de notes historiques Sur l'administration de l'ancienne Régence d'Alger, Imprimerie du Gouvernent, Alger, 1852.

2- Venture De Paradis, Alger au XVlll éme Siècle (1739-1799), Alger, Typographie Adolphie, Jourdan.

المراجع العربية:

1-أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر1766-1791م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1968م.

2- حنيفي هلايلي، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، د. الهدى للطباعة والنشر، ط1، الجزائر، 2007م.

3- حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، د. الهدى للطباعة والنشر، ط1، الجزائر، 2008 م.

4- صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830م، د. هومة، ط2، الجزائر، 2007م.

5- عائشة غطاس وأخرون، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر،2007م.

6- محمد أمين، الاختراق التجاري الفرنسي للجزائر خلال العهد العثماني، د.كوكب العلوم للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2016م.

7- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، د. المؤسسة الوطنية للكتاب، ط1، الجزائر، 1984م.

8- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792-1830م ،م.و.ك، ط1، الجزائر، 1985م.

9- ناصر الدين سعيدوني، موظفوا الدولة الجزائرية في القرن التاسع عشر، منشورات وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، 2009م.

10- ناصر الدين سعيدوني، ذاكرة مدينة الجزائر من خلال النصوص التاريخية، تق وتع وتح وتر: معاوية سعيدوني، د. البصائر للنشر والتوزيع، المجلد الأول، ط1، الجزائر، 2016م.

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

المراجع الأجنبية:

1-Tal Shuval, la ville d'Alger vers la fin de XVlll éme siècle population et cadre, Urbain, CMRS, Paris, 1998.

المجلات بالعربية:

1- خليفة حماش، دكان الحرمين الشريفين في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، م. دارة الملك عبد العزيز، المجلد 1، المملكة العربية السعودية،1431هـ.

2- صليحة بوزيد، الحملات الاسبانية على مدينة الجزائر من خلال مخطوط :"شرح تنوير البصائر والأبصار في تحريض الجزائر على قتال الكفار" للمطماطي البوعناني- حملة أوريلي انموذجا –،م.الباحث المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة،المجلد14،العدد 1،الجزائر، 2022م.

3- عزيزة معطالله وفياض أحمد، اللصوصية في الجزائر خلال القرن 17 و18م على ضوء الرحلات الحجازية المغربية، م. دراسات تاريخية، المجلد العاشر، العدد الأول، الجزائر، 2022م.

4- محمد بوشنافي، الداي مصطفى باشا وعصره، م. عصور جديدة، العدد7-8،الجزائر، 2012-2013م.

5-ياسين بودريعة، آلية التدرج في المناصب الإدارية السامية بالجزائر خلال فترة الدايات (1671-1830م)، م. المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، المجلد 17، عدد 01، جويلية 2021م.

6- ياسين بودريعة، آغا العرب بالجزائر المنصب السامي والطموح السياسي خلال مرحلة الدايات (1671-1830م)، م.التاريخية الجزائرية، المجلد 7،ع1،جوان2023م.

المجلات بالأجنبية:

1- Albert Devoulx, Alger étude archéologique et topographique sur cette ville aux époque romaine (Icosium), arabe (djezair Beni Maz'renne) et turque (El- Djezair), Revue Africaine, Nº20, 1876.

2- Mohamed Amine: Géographie des échanges Commerciaux de la Régence D'Alger a la fin de l'époque Ottomane, Revue D'histoire Maghrébine, Nº 71-72, 1993.

الأطروحات:

1- خليفة حماش، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830م، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الإسكندرية، مصر، 1988.

2- صبرينة لنوار، مؤسسة بيت المال ودورها الاقتصادي والاجتماعي خلال العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2009-2010م.

3-صليحة جبار، الجزائر في عهد الداي علي باشا 1754-1766م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 2،الجزائر ، 2010-2011م.

4- ميلودية جبور، ظاهرة الاغتيال السياسي في نظام الحكم العثماني في الجزائر1519-1830م، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث الدولة والمجتمع، جامعة وهران1، 2014 -2015م.

5- نجوى طوبال، طائفة اليهودية بمجتمع مدينة الجزائر (1700-1830م) من خلال سجلات المحاكم الشرعية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر،2004 - 2005م.

المؤتمرات :

1-عائشة غطاس، الوافدون: "البرانية" على مدينة الجزائر 1787-1830م بين التهميش والإندماج، أعمال المؤتمر التاسع للدراسات العثمانية، حول العائلة والمهمشون في العالم العثماني: النساء والأطفال والفقراء، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، أوت 2002م.